مصر بين السوق الشرق أوسطية والسوق العربية المشتركة

الاهرام فى ١٩٩٣

(٨)

حرفة الكتابة ليست مهنتى. وكنت قد عزمت على أن أختم هذه السلسلة من المقالات بالمقال السابق. ولكنى فجأة ترددت. تخوفت أن يعتبرنى القارئ مثل مرشحى الكونجرس الأمريكى، فهم عادة يعدون ولكن لا يوفون. وكنت بدأت مقالاتى بالقول بأن اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفسلطينية واسرائيل قد تتيح لمصر فرصة لانعاش اقتصادها. بل وزعمت أن السلام قد يمكن مصر من الخروج من وطأة اقتصاديات العالم الثالث. وعددت بضعة اقتراحات متناثره، فلم أجب بوضوح بعد عن السؤال : كيف يتحقق ذلك؟ ومن هنا شعرت بضرورة هذا المقال. وسأحاول أن أعرض الخطوط العامه لاستراتيجية مصرية للتعاون الإقليمى للاستفادة من السلام العادل الشامل بين العرب واسرائيل.

وسندخل الآن فى أرض وعرة. أرض المستقبليات، وهى مزيج من الحقيقة والخيال فى موقعة طويلة من الزمان.

ولنبدأ بإحدى الحقائق. وهى أن العرب يعيشون تحت وهم التخوف من الإقتصاد الإسرائيلى، ويتساوى فى ذلك المؤيد والمعارض للتعاون الإقتصادى مع اسرائيل. فالمعارض يتخوف من ان اسرائيل ستتحكم فى الاقتصاديات العربية بمهارتها أو قوة اقتصادها. أما المؤيد فيتخوف من ان المهارة والقوة الاقتصادية الاسرائيلية لابد من الاعتراف بها ثم التعاون معها، والا فاته القطار.

والحقيقة غير ذلك. فقد تكون اسرائيل متفوقة على العالم العربى عسكريا ـ وإن كان من حقنا أن نتذكر أن مصر كسبت المعركة العسكرية من اسرائيل عام ١٩٧٣ ـ إلا أن هذا التفوق العسكرى لا يمتد ويشمل المجال الاقتصادى. وفى المعارك العسكرية يتطلب النصر «ميزة مطلقة». أما النصر فى المجال الاقتصادى فيتطلب فقط «ميزة نسبية».

وأعتقد أن السلام سيحقق للعرب ولمصر بالذات الميزة النسبية فى مواجهة المنافسة الاسرائيلية. وإن تطلب ذلك استراتيجية واضحة وذكية. وحتى لا يساء فهمى، فلا أقول أن الاقتصاد الاسرائيلى ضعيف أو سينهار كعادة الاعلام العربى الذى يبرز فقط نقاط الضعف ويهمل عوامل القوة رغم وجودها. ولكن ما أقوله هو أن السلام مع

استراتيجية قادرة عربية سيضمن للعرب ولمصر التفوق الاقتصادى على اسرائيل. وأن التخوف من الاقتصاد الاسرائيلى لا مبرر له.

ولعل بعض المؤشرات الاقتصادية تعطى بعض المصداقية للافتراض السابق. فعادة يذكر المراقبون العسكريون أن إسرائيل تعد من قوى العالم العسكرية الخمسة. وتدعى إسرائيل أنها ثالث قوة عسكرية فى العالم، وليكن ذلك كما يكون. إلا أنه من الناحية الإقتصادية فإن قسم المعلومات بالايكونوميست الانجليزية يضع حجم الاقتصاد الاسرائيلى فى المرتبة ٣٧ بين دول العالم عام ١٩٩٠. وترتيب الايكونوميست مماثل - وإن لم يطابق - غيره من المصادر. وقد استخدمت هذه المصادر حجم الناتج المحلى الإجمالى مع عدة مؤشرات اقتصادية أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى، وحجم ناتجها المحلى الإجمالى ٥٤٤٦ مليار دولار مقابل ٥١ مليار دولار لاسرائيل، وأرجو أن يلاحظ القارئ الفرق المطلق للحجم بالإضافة إلى الترتيب.

وكان ترتيب إسرائيل من حيث معدل النمو الاقتصادى فى الحقبة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ ٣٩ بين دول العالم. وكانت كوريا الجنوبية فى المرتبة الأولى بمعدل ١٠,١٪ سنويا مقابل ٣,٢٪ لاسرائيل. وتحتل إسرائيل المرتبة ٢٨ من حيث دخل الفرد السنوى بين دول العالم. وكانت سويسرا فى المرتبة الأولى بدخل ٣٢٦٩٠ للفرد سنوياً مقابل ١٠٩٧٠ للفرد الإسرائيلى.

وهذه المؤشرات تعنى أن الاقتصاد الاسرائيلى لا يرقى إلى مقدمة اقتصاديات العالم. وبمقارنته باقتصاديات دول الشرق الأوسط ـ أوالبلدان العربية ـ فسنجد أن الاقتصاد الاسرائيلى لايحتل المقدمة فى الإقليم أيضا. ـ ولازلنا نستخدم أرقام عام ١٩٩٠ ـ وإن جاز أن ننبه القارئ إلى أن اختلاف الأرقام التى أذكرها يرجع إلى اختلاف المصادر، والطريقة المحاسبية، وأسعار العملة، ومعدلات التضخم، فضلا عن مدى دقة ـ أو عدم دقة ـ الجهات الحكومية فى احصائياتها. ويحسن أن نأخذ هذه الأرقام كمؤشر فقط. وترتيب الناتج المحلى الإجمالى لبلاد الشرق الأوسط كالآتى:

١ـ ايران ١٣٩ مليار دولار. ٢ـ السعودية ٩٢ مليار دولار. ٢مكرر ـ تركيا ٩٢ مليارددولار. ٣ـ العراق ٥٥ مليار دولار. ٤ـ الجزائر ٥٢ مليار دولار. ٥ـ اسرائيل ٥١ مليار دولار. ٦ـ السودان ٣٦ مليار دولار. ٧ـ الامارات العربية ٣٢ مليار دولار. ٨ـ مصر ٣١ مليار دولار. ٩ـ ليبيا ٢٩ مليار دولار. ١٠ـ الكويت ٢٤ مليار دولار. ١١ـ المغرب ٢٤ مليار دولار. ١٢ـ سوريا ١٢ مليار دولار. ١٢ مكرر ـ تونس ١٢ مليار دولار. ١٣ـ اليمن ٩ مليار دولار. ١٤ـ عمان ٨ مليار دولار. ١٥ـ قطر ٧ مليار دولار. ١٥مكرر ـ البحرين ٧ مليار دولار. ١٦ـ الأردن ٤ مليار دولار. ١٧ـ غزة والضفة الغربية ٢,٦ مليار دولار. ١٨ـ لبنان ٢ مليار دولار.

يلاحظ أن هذه الأرقام قبل حرب الخليج وفى غضون الحرب الأهلية بلبنان، وعادة يزيد مجموع الناتج المحلى الاجمالى لدول

الجامعة العربية عن أربعة أضعاف الناتج المحلى الاسرائيلى، فلقد كان أكثر من ٤٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ أيضا.

أما من حيث دخل الفرد السنوى فإنه فى الامارات العربية وصل إلى ١٩٨٥٠ دولار للفرد، وقطر ١٥٨٠٠ دولار للفرد، والكويت ١١٢٤٠ دولار للفرد، وكلها تسبق إسرائيل. أما معدل النمو الاقتصادى فى الحقبة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ فكان ٨,٨٪ بعمان، ٥,٥٪ بتركيا، ٤,٧٪ بمصر، ٤,٣٪ بالمغرب، ٣,٢٪ بتونس.

وكلها معدلات أعلى من اسرائيل. وحتى الناتج الصناعى المحلى الإجمالى فكان ٣٦ مليار دولار بالسعودية و٢٥ مليار دولار لتركيا، وكلاهما يسبق إسرائيل التى تساوت مع ايران بمبلغ ٢٣مليار دولار (بلغ المبلغ فى أمريكا ١٤٩٥ مليار دولار).

وحتى بالقياس إلى مبيعات الشركات العالمية، فإن هناك أكثر من ٢٠ شركة تزيد مبيعاتها عن الدخل القومى الإسرائيلى. وأكبر شركات العالم ـ وهى جنرال موتورز الأمريكية ـ بلغ حجم مبيعاتها ١٢٥ مليار دولار فى نفس العام.

ومن حق القارئ المتخصص أن يعترض. لأن قوة الاقتصاد لاتقاس فقط بالكم بل بالكيف أيضا. ومن ذلك هيكل الاقتصاد، وحيويته واتجاهاته المستقبلية. ولكن هذا المعيار أيضا ليس لصالح إسرائيل فى المستقبل وفى ظل السلام. لأن السلام أكثر خطورة

على الاقتصاد الإسرائيلى من الحرب. فالاقتصاد الاسرائيلى وليد الحروب ونما بنموها. والعكس صحيح بالنسبة إلى العالم العربى.

وسيواجه مستقبل الاقتصاد الإسرائيلى فى ظل السلام عدة عقبات، ستؤدى إلى إضعافه. وأمثلة ذلك :

١ـ انخفاض قدرة الاقتصاد الاسرائيلى على الاعتماد على العالم ـ كما ذكرنا فى مقال سابق ـ وخاصة أمريكا وأوروبا ومن ذلك المعاملة «الخاصة» التى تتمتع بها إسرائيل أو المعونات والمنح والتعويضات. فمثلا بلغت المعونة الأمريكية لإسرائيل بين عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ مايزيد عن ٧٧ مليار دولار. ولقد استغلت إسرائيل تهديد الحرب ـ حقاً أو ظلماً ـ للحفاظ على هذه المعاملة الخاصة. ومثلا فى حرب الخليج أودع أصدقاء إسرائيل فى الخارج بالبنوك الإسرائيلية ما يزيد عن ٩,١مليار دولار. وازداد هذا المبلغ كلما ازداد خطر الحرب على إسرائيل بعكس المتوقع من حروب يكون فيها رأس المال فى حالة الخطر.

٢ـ تقدم الصناعة الإسرائيلية على صناعات الأسلحة والذخيرة. وتقدر إحدى الاحصائيات بأن أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة الإسرائيلية تعمل فى مجال الصناعات الحربية. وإذا حل السلام بالمنطقة فإن هذه الصناعات ستنعكس بما يعنيه ذلك من آثار عكسية على الاقتصاد الإسرائيلى وخاصة قطاع التكنولوجيا المتقدمة الذى تعول عليه إسرائيل آمالا كبيرة.

٣ـ إن استراتيجية التنمية الاقتصادية الإسرائيلية تعتمد على تشجيع الصادرات بدلا من إحلال الواردات، ولذلك فهى دائمة البحث عن أسواق لصادراتها، وستحرص على اختراق السوق العربية لكى تنجح هذه الاستراتيجية. ولكن من أهم صادرات إسرائيل الأسلحة والذخائر. وهذه يواجهها منافسة عالمية حامية لانخفاض الطلب. فرغم اعتراضات الولايات المتحدة ـ هذا الشهر ـ قامت إسرائيل ببيع معدات عسكرية أمريكية الصنع أو معدلة الصنع فى اسرائيل إلى الصين بعشرات المليارات من الدولارات، وغالبا فإن الاحتكارات العالمية فى المستقبل هى التى ستفوز بنصيب الأسد من هذه التجارة على حساب دول مثل إسرائيل.

٤ـ فى ظل السلام ستصبح إسرائيل مثل بقية دول المنطقة وتعتمد على التعاون الإقليمى ومواردها الذاتية. ويعوق ذلك أن الموارد الطبيعية الاسرائيلية محدودة. فرقعة أرضها لاتزيد عن ١ إلى ٤٨ من حجم الأرض المصرية. وحجم سوقها محدود بصغر عدد سكانها، والمياه بها نادرة والأمطار شحيحة لدرجة الخطورة. ومصادر طاقاتها شبه معدومة. ومنافذها البرية مغلقة، ومنافذها البحرية مستخدمة. والصحراء تكاد تبتلعها. وميزتها النسبية وهى التكنولوجيا المتطورة تواجه منافسة دولية حادة.

والخلاصة أنه فى حالة الحرب اعتمدت إسرائيل على أمريكا وأوروبا اقتصاديا. وفى حالة السلام ستعتمد على مهارة أهلها

المعروفة والتعاون الاقليمى مع جيرانها. ومن هنا يمكن لمصر أن تستفيد، وأن ينتعش اقتصادها كما افترضنا فى المقدمة.

وكيف يكون ذلك؟

ذكرنا فى المقال السابق عدة برامج ومشروعات لإمكانية التعاون الإقليمى. وذكرت الصحف العربية والعالمية عدة مشروعات أخرى عديدة. ورغم أن التقييم النهائى لهذه المشروعات هو بالضرورة تقييم فنى من حيث درجة فائدته لمصر من عدمه. إلا أننى استسمح القارئ بأن أخرج عن هذا المنوال فى التفكير. وأرجو أن أتمكن من التفكير مع القارئ بصوت عال ـ كما يقول الأمريكان ـ وأبحث معه عن استراتيجية مصرية للتعاون الإقليمى.

ومفهوم الإستراتيجية هنا يعنى تحديد الهدف، ثم وضع القواعد الفكرية التى تحكم اختيار البدائل لتحقيق هذا الهدف. والاستراتيجية بذلك تسبق السياسة، أو البرنامج، فإن ذلك يشمل خطوات تنفيذية محددة ترتبط بتوقيت زمنى محدد. وما ينقص مصر الآن هو البحث عن استراتيجية للتعاون الاقليمى قبل الحكم على المشروعات والبرامج. وأرجو أن يكون واضحا أننا لسنا بصدد البحث عن استراتيجية شاملة للتنمية الإقتصادية فى مصر، فهذا موضوع آخر أكثر عمومية جدير بدراسة خاصة.

فما هى الاستراتيجية المصرية المقترحة للتعاون الاقليمى؟ وسنقسمها إلى شقين : الأول وهو الهدف، والثانى هو البدائل المختارة.

الشق الأول : الهدف : إن هدف التعاون الاقتصادى هو اقتصادى. ومن أوليات علم الاقتصاد ـ ومعذرة للمتخصص ـ ان التعاون بين الدول لابد وأن يؤدى إلى رخاء المشاركين فردا وجماعة. وإلا انتفى الغرض ومعيار الرخاء هنا هو ـ بحد أدنى ـ أنه إذا استفادت دولة (أ) فلا يكون ذلك على حساب دولة (ب). وتعود الفائدة إلى مايسمى «بالميزة النسبية» والتى تؤدى إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للدولة المقارنة.

وبذلك يتحقق التخصص بين الدول على أساس أقل تكلفة للجميع. ولذا يتحقق الرخاء للمتعاونين فردا وجماعة.

وبتطبيق هذه الأوليات لعلم الاقتصاد على مصر. فمن اللازم أن يحدد الميزة النسبية لمصر. وحيث أننا بصدد التعاون الاقليمى خاصة، وليس التنمية الاقتصادية عامة. فإن ذلك سيأخذنا إلى الجغرافيا الاقتصادية لمصر. إذ أننا فى غمرة الشعارات السياسية نسينا الميزانية الاقتصادية، وخاصة عندما تعلق الأمر بالتعاون أو الوحدة الاقتصادية بين العالم العربى. فرغم المحاولات العديدة لهذا التعاون ـ والمحددة ـ إلا أننا قمنا بتسييس الاقتصاد وليس العكس. ونجحت فقط المحاولات التى أخذت الجغرافيا الاقتصادية فى الاعتبار. ولعل قراءة كتاب جمال حمدان عن «شخصية مصر» يفصح عما أقصده بأكثر براعة وإسهاب.

فماذا تقول لنا جغرافية مصر الاقتصادية؟

كلنا يعرف مزايا مصر الطبيعية. فمصر هبة الموقع فى المكان والزمان ـ تقع بين ثلاث قارات ـ فى الوسط ـ عرضها على البحر

الابيض المتوسط، طولها على البحر الأحمر، وربطنا عرضها بطولها بقناة من صنع أيدينا. ويشقها النيل - بكرم مائه - من الجنوب إلى الشمال فى شكل نصفين. وزمنها فى عقرب الساعة الأربعة وعشرين - فى الوسط - إذ تكمل اليوم بين أمريكا واليابان. فمصر تستيقظ عندما تستعد اليابان للنوم وقبل أن تستيقظ أمريكا.

أما مواردها فهى - حاليا - لا تتناسب مع موقعها. فهى نهر فى صحراء. وواد بين رمال. وسكان كثيرون عزل وإن لم يعتزلهم العالم. ومعادنها ومواردها مستنفذة.. وتراثها من أهم مواردها. وبيروقراطيتها متوارثة. ومناخها موسمى - فى الوسط - شحيح الأمطار.

وفى تاريخ مصر عندما تتوازن مواردها مع موقعها فإنها تتبوأ عظمة ومجداً. وعندما تنخفض مواردها عن موقعها فإنها تضعف. ولكنها - أبداً - لاتنحدر. ومواردها الآن أقل من موقعها. وحتى موقعها سلبته الحروب - واسرائيل بالذات - بعض عظمته. ولكن السلام سيعيد له مرة أخرى مجده. فالموقع فريد فى الإقليم. فلو كان موقع مصر - فى وسط - مدينة العالم. فإن موقع اسرائيل فى زقاق مسدود. وعندما تستعيد مصر موقعها، فإن استراتيجيتها للتعاون الإقليمى لابد وأن تعتمد على إضافة موقعها إلى موردها. وأكرر للتأكيد «إضافة موقع مصر إلى مواردها» يقترح أن تكون أساس استراتيجية مصر للتعاون الاقليمى. وقد يقول البعض إن هذا تنظيم

مترف. وهو كذلك فهو لا يتعامل مع ما هو قائم الآن. ولكن الجديد يأتى مع التجريد. وأقصد أن أرجع إلى الأوليات. فإن الحال لايدوم . وعلم الاقتصاد يوجه، والجغرافيا تؤشر، والتاريخ يعلم، والمستقبل يصنع بأيدينا.

الشق الثانى : اختيار البدائل للتعاون الاقتصادى الإقليمى، وسنناقش ذلك فى عدة نقاط :

أولا : إن الرفاهية لمصر ستأتى من موارد خارج مواردها الحالية. من القارات الثلاث، ومن التعاون الإقليمى نفسه. ولا أتوقع أن مصر ستستفيد كثيراً من موارد الاقتصاد الإسرائيلى الداخلى نفسه، بل العكس هو الصحيح. ولذا أوصى بالتريث فى التعاون المباشر داخل البلدين، ومع ذلك فإن التعاون الاقليمى الذى يمكن لمصر أن تضيف موقعها إلى مواردها له الأولية. وإذا ساعدت أو ساهمت اسرائيل مثل بقية بلاد الاقليم لتحقيق الهدف المصرى. فإن الفائدة ستتم. ولكن وضوح الرؤية واستمراريتها لابد وأن تكون المعيار حتى لاننحرف عن أهدافنا. ونخسر المعركة للآخرين.

ومصر لم تستغل موقعها ـ تاريخيا ـ فلقد تحولت مصر إلى نقطة عبور ومحصل للرسوم بدلا من مركز للتجارة العالمية وشريك بها. بل وركزنا تعاملنا مع التجارة العالمية فى منطقة قناة السويس. وأهملنا ـ حتى سيناء ـ وهى جوهرة، وتركنا تجارة العالم تأتى إليها ولم نبادر بالذهاب إليها والبحث عنها. ولم نشارك كتجار أو فلاحين أو شركاء

أو مستثمرين أو مصدرين أو موردين. ولا أعنى الصادرات والواردات المصرية فقط بل صادرات وواردات العالم. مع أننا تعلمنا فى أيام محمد على عندما امتلكنا الأسطول البحرى أننا نتفوق بالمشاركة. وحتى الخدمات الثانوية تركت لغيرنا من وساطة وسمسرة وتشهيلات وشحن وتفريغ واتصالات.

إن الأمثلة عديدة لدول غيرنا نجحت فى المشاركة العالمية فليبريا تسجل معظم سفن العالم تحت اسمها وعلمها. والموانى الحرة تحتكرها شرق آسيا. والبنوك والمصارف الحرة off shore هى مصدر دخل دول الكاريبى. بل وعلمتنا البحرين أن الخدمات المالية والبنكية الإقليمية هى مورد للثروة لا ينضب.

والفرصة الآن متاحة، حتى ولو بدأنا ببداية متواضعه وباستثمارات محلية. وسيمكن نتيجة التعاون الإقليمى أن توجه الاستثمارات العالمية لمصر لبناء البنية الأساسية وإنشاء الخدمات العالمية حتى تصبح مركزا تجاريا للتجميع والتوزيع.

ثانيا: إن التعاون الإقليمى يلزم أن يتبع الواقع الجغرافى. وتاريخيا هناك محورين للتجارة العالمية خلال العالم العربى. المحور الشرقى عن طريق الشام ـ فالعراق ـ فالخليج العربى «الهلال الخصيب» والمحور الغربى عن طريق مصر ـ فعدن ـ باليمن ـ وكان الشام هو دائما همزة الوصل بين المحورين حتى جاءت اسرائيل وقسمت العالم

العربى قسرا وعنوه. وعمل الشام وحدة رغم أن طريقه برى ومتعرج. وعمل محور مصر وحده مع أن طريقه بحرى ومستقيم.

والآن فان السلام سيربط بين المحورين من جديد، ويفتح الشام ويمكن التعاون الاقليمى لتسهيل المواصلات والاتصالات بين المحورين، وسيعود ذلك بالخير على مشرق العرب ومغربه.

ثالثا: فى تقديرى أن أى تعاون إقليمى بين مصر وبقية بلاد المنطقة لابد وأن يبدأ بالمحور الغربى لحركة التجارة العالمية. فهذه دعوة للتعاون أو التكامل بين مصر وعدن باليمن. فمصر على فم البحر الأبيض المتوسط. وعدن على فم البحر الأحمر. وكلاهما يمكن أن يكون منطقة جذب وارتكاز. وأحث القارئ أن ينظر إلى الخريطة ولقد ثبت نجاح هذا المحور على مر التاريخ وإن تم بالطبيعة وتلقائيا، وما ندعو له هنا هو أن يتم كجزء من استراتيجية التعاون الإقليمى. وبين مصر وعدن يصبح هذا المحور كفك الفرس تشجع العالم وترغمه ـ فى نفس الوقت على مشاركة المنطقة فى تجارته.

رابعا: إن موقع مصر المتميز لا ينحصر فى شرقها. فإن مصر كلها هى هبة الموقع بطولها وعرضها وشمالها إلى جنوبها. فغرب مصر يربطها بالمغرب العربى، وجنوب مصر يربطها بوادى النيل. كما يربطها شرقها بالشام والمحور الشرقى والمحور الغربى للتجارة. وهكذا تقع مصر فى مركز الالتقاء فالانتشار.

فشرق العالم العربى الآسيوى يتصل بغربه عن طرق مصريه، وشرق وغرب العالم العربى يتصل بوادى النيل الأفريقى عن طريق النهر العظيم.

وحتى تستفيد مصر من هذا الحق الالهى. فإن التعاون الاقليمى مطلوب للاستثمار لبناء البنية الأساسية، لتسهيل كل هذه التحركات والانتقالات والاتصالات، على أن يشمل ذلك مصر بأجمعها شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ووسطا.

خامسا : لقد نجحت إسرائيل فى تقسيم العالم العربى جغرافيا وقوميا. والآن هل تنجح اسرائيل فى توحيد العالم العربى اقتصاديا؟ إن ذلك يتوقف على العرب أنفسهم. والمحاولات العديدة للتعاون أو التكامل أو حتى الوحدة العربية، ونجح بعضها وفشل معظمها بسبب الحروب مع اسرائيل، أو لأنها قامت على معايير سياسية، ولم تأخذ الجغرافيا العربية فى الاعتبار. وشمل ذلك السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤. ومحاولات التكامل الجزئى مثل تكامل وادى النيل، وتكامل المغرب العربى، وتكامل الجمهورية العربية المتحدة ومجلس التعاون لبلدان الخليج العربية ومحاولات التكامل القطاعية مثل منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ـ الأوابك. ومحاولات الاستثمار فى مشروعات عربية مشتركة. أما ما نجح من هذه المشروعات فيبدو أنه بعض أشكال التعاون القطاعيه مثل الأوابك، أو المشروعات التكاملية الإقليمية مثل بلدان الخليج، وبعض الاستثمارات ـ غير الحكومية ـ التى هدفت إلى الربح على أسس اقتصادية.

ولا يعقل أن نبحث عن صيغة للتعاون الإقليمى أو الشرق أوسطى دون أن نحدد الدروس المستفادة من تجارب التعاون العربى. فإن السلام سيغير الخريطة الجغرافية والاقتصادية.

ولحسن الحظ بدأت معظم الدولة العربية التحول إلى نظام السوق الحر بما يفصل بين السياسة والاقتصاد نسبيا. والمفروض أن يكون لدراسة التعاون العربى الأولوية قبل أن ننظر إلى التعاون الإقليمى المشترك.

سادسا : أن تجارة العالم الآن ليست سلعاً وخدمات فقط. بل أن السوق المالية العالمية هى أكبر فى حجمها من التجارة البينية عشرات المرات. وحركة رأس المال ـ أو بالأدق رصد المال، مما سببا دون نقلها ماديا تتم الآن فى ثوان وعلى مدار الأربعة وعشرين ساعة فى اليوم. ويشترك فى ذلك الأفراد والبنوك، وشركات التأمين، وبيوت المال، وصناديق الاستثمار والبورصات، ويستخدمون العملة والأوراق المالية وعقود الشراء والبيع المستقبلية Future Market أو الاختياريةoption Market . وكذلك عقود التبادل السلعية مثل البترول والذهب والقطن والورقية فى السوق المستقبلية أو الاختيارية.

ويتم هذا على مدار الأربعة والعشرين ساعة. ومن هنا فإن موقع مصر من عقرب الساعة ـ الوسط ـ هو هبة الموقع. فعندما تنام اليابان فى آسيا، وقبل أن تستيقظ أمريكا الشمالية يبدأ اليوم فى مصر ـ وبالتالى تكمل مصر الأربعة وعشرين ساعة المطلوبة لتجارة الأموال

العالمية بين القارتين ـ وإذا أعدت مصر البنية الأساسية لمثل هذا النوع من التجارة فإنها ستستطيع أن تجذب بعض هذا النشاط. والبنية الأساسية لمثل هذا المشروع لا تحتاج إلى استثمارات طائلة لحسن الحظ ـ فهى تستلزم فقط إنشاء بورصات، ومكاتب، وشبكة مواصلات واتصالات. وقد يدعم التعاون الإقليمى المبادرة المصرية فى هذا المجال. خاصة وأن البورصة المصرية كانت فيما سبق خامس بورصات العالم.

سابعا : أن حركة المعاملات العالمية لا تشمل فقط السلع والأموال ولكن تشمل كذلك السياحة.

واقترح أن نستفيد من نظام «الكارتل» العالمى الذى يطبق بنجاح فى منظمة مثل الأوبك والأوابك للبترول، ويخلق تحالفا له شكل الاحتكار، وأن ننشئ كارتل أو منظمة للسياحة الإقليمية تشترك فيها الدول التى تجذب السياح لرسم استراتيجية لجذبهم والتنافس مع المناطق السياحية العالمية الأخرى. والاستثمار فى البنية الأساسية والثانوية والتنسيق بين أعضاء الإقليم لتنشيط هذا المجال والدفاع عن مصالحهم كأى كارتل أو محتكر اقتصادى.

إن التفاؤل وليد السلام، والتنفيذ وليد المبادرة. وكما قال خالد محمد خالد : من هنا نبدأ . . .